المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-11-2006 العـــدد : 14032
الصفحـات : 33 المسلسل : 226

# المال العام والرقابة على أداء الأجهزة الحكومية

■ حمل الأسبوع الماضي في طياته من جملة ما حمل خبرين هامين أحدهما إيجابي والآخر سلبي. تمثل الخبر الإيجابي في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي والذي استعرض فيه أبرز التطورات الاقتصادية المحلية للعام المالي ٢٠٠٥ وأهمها تحقق فائض في الميزانية بلغ ٢١٨ مليار ريال. أما الخبر السلبي فهو التقرير الصادر من منظمة الشفافية الدولية (منظمة غير حكومية) الذي اشتمل على قائمة للدول من الأقل إلى الأكثر فساداً، استناداً إلى مستوى الفساد بين مسؤولي القطاع العام، وجاءت المملكة العربية السعودية في الترتيب السبعين من أصل ١٦٣ دولة وهو ترتيب متأخر مقارنة بدول خليجية وعربية صنفت بمراكز متقدمة فمثلاً أتت الإمارات في الترتيب (٣١)، وقطر (٣٢) وعمان (٣٩) وتونس (٥١) ولبنان (٦٣).

والربط بين الخبرين السابقين قد يبدو فيه نوع من الغرابة أو التناقض، فكيف يكون هناك انتعاش ونمو اقتصادي ووفر كبير جداً في الميزانية في حين أن تقرير المنظمة الدولية جاء سلبياً حول مستوى الفساد والشفافية في القطاع العام بالمملكة. للإجابة على ذلك نقول أنه وبالرغم من كل ما تحقق من نتائج اقتصادية باهرة إلا أن أداء الأجهزة الحكومية المالي يشوبه الكثير من الملاحظات، فلا يزال الفساد ظاهرة حتى ولو لم تعترف بتقرير المنظمة - كما رفض معالي وزير التعليم العالي التصنيف الصادر مؤخراً حول الجامعات السعودية التي احتلت الترتيب ٢٩٩٨ من ٣٠٠٠ جامعة عالمية - فالفساد معترف به لدى الكثير من المسؤولين وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله؛ ففي كلمته الضافية الكريمة التي ألقاها أمام مجلس الشورى في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة بتاريخ ١٤٢٧/٣/٣هـ قال حفظه الله «إننا لا نستطيع ان نبقى جامدين والعالم من حولنا يتغير ومن هنا سوف نستمر بإذن الله في عملية التطوير وتعميق الحوار الوطني وتحرير الاقتصاد ومحاربة الفساد والقضاء على الروتين ورفع كفاءة العمل الحكومي والاستعانة بجهود كل المخلصين العاملين من رجال ونساء وهذا كله في إطار التدرج المعتدل المتمشي مع رغبات المجتمع المنسجم مع الشريعة الإسلامية».

يمكن القول أن قضايا المال العام والأنظمة المالية ومراقبة أداء الأجهزة الحكومية من القضايا الملحة التي تحتاج إلى اهتمام ورعاية بالغين، من خلال التعاطي مع الموضوع بكل شفافية وموضوعية، فالمراد هو الصالح العام وحسب. وهي قضايا مطروحة على الصعيد الرسمي قبل الشعبي. فالاعتراف بوجود خلل واضح وتعد على المال العام مهما كانت صوره وأشكاله موجود وقائم ولا أحد يستطيع نكرانه، إذا ماذا يتبقى؟ بالطبع يتبقى التشخيص الموضوعي ومعرفة مكامن الخلل بدقة، ووضع الحلول العاجلة والإستراتيجية لصيانة المال العام.

في البدء نتفق على أن تحديد مكامن الخلل ووضع الحلول الحاسمة لأي قضية مهمة في ثنايا مقال واحد يعد من الصعوبة بمكان أن لم يكن من المستحيلات أحياناً، لذا فالحال ستكون حتماً كذلك مع موضوع شائك بدرجة المال العام ويكل ما يتعلق به، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله. لذا سنتطرق إلى بعض القضايا التي نرى أنها قد تخدم الموضوع. ومنها أن هناك مطالبة قديمة ومستمرة بنظام جديد للمراقبة العامة وتطوير الأنظمة المالية الحالية، فقد صدر قرار مجلس الشورى رقم (٧٥٥١) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/٢١هـ متضمناً المطالبة بالإسراع في إنهاء دراسة المشروع المقترح لنظام ديوان المراقبة العامة، وتضمينه ما يلزم من أحكام ليكون أكثر قدرة على الحفاظ على أموال الدولة الثابتة والمنقولة (صحيفة عكاظ ١٤٢٤/١١/١١هـ) ورغم مرور ثلاث سنوات من مطالبة مجلس الشورى بالإسراع في إصدار نظام ديوان المراقبة العامة إلا أن شيئاً لم يحدث ولم ير النظام النور، فما هي الحال إذاً لو لم يطالب المجلس بالإسراع. علماً بأن النظام الحالي للديوان قد صدر عام ١٣٩١هـ وقد مر عليه أكثر من ٣٦ سنة يجعله حتماً غير صالح للتطورات التي حدثت طيلة هذه المدة. فالدور الرئيسي لديوان المراقبة العامة يتمحور في الرقابة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها. إلا أن النظام الحالي واللائحة التنفيذية له يكتنفهما قصور في مواكبة التطور الحاصل في المفاهيم والأساليب الرقابية، ويحتاج إلى توسيع نطاق رقابته والانتقال تدريجياً من المراجعة المالية إلى الرقابة على الأداء باعتباره مطلباً مهماً.

وقد طرح عدد من أعضاء مجلس الشورى أثناء مناقشتهم للتقرير السنوي لديوان المراقبة العامة في يوم ١٤٢٧/١/٧هـ عددا من الملاحظات والتساؤلات حول التقرير وأداء ديوان المراقبة العامة منها تعليق أحد الأعضاء بالقول (يوجد فساد مالي وإداري كبير تعاني منه المملكة، وأن التقرير مليء بالملاحظات القديمة والحديثة التي للأسف لم تحظ باهتمام المعنيين من وزراء ووكلاء وزارة، وتساءل عن السبب هل لأن للمعنيين سلطة قوية يمنع الاقتراب منها) وأكد عضو آخر على حرص الحكومة على مكافحة الفساد وأصدرت إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية وإلى اتفاقية مكافحة الفساد، وأن كل ذلك يضع ضغوطاً على المملكة لمكافحة الفساد وضرورة الشفافية في تعاملاتها المالية والإدارية. (صحيفة المدينة ١٤٢٧/١/٨هـ).

من جوانب التقصير والخلل الموجودة الآن أن كثيراً من الأجهزة الحكومية تتأخر في إعداد الحسابات الختامية لميزانياتها عن المواعيد المحددة، وتتأخر في الرد على استفسارات وملاحظات ديوان

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-11-2006 العـــدد : 14032
الصفحـات : 33 المسلسل : 226

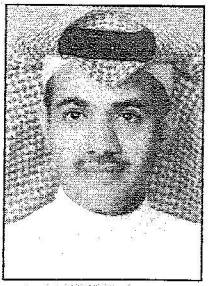

محمد بن عبدالله السهلي

الرقابة العامة، ولم نجد حتى الآن حلولا جذرية لهذا القصور والتأخير، ومن مكامن الخلل الواضحة والمشاهدة إيضاً الصرف من قبل بعض الأجهزة الحكومية دون سندات نظامية أو عدم اكتمالها، والتحايل على نظام تأمين مشتريات الحكومة، والعقود التي تبرمها الكثير من الأجهزة الحكومية والتي تحوي ما تحويه من شوائب ما الله به عليم خير دليل على ذلك.

والتساؤل الملح هنا متى تستمر هذه المخالفات من بعض الأجهزة الحكومية ومتى يستمر عدم التزامها بالنظم والتعاليم المالية، فلم لا يخضع المخالفون للمساءلة والعقاب رغم تكرار ذات الأخطاء والتجاوزات، فلم نسمع عن إيقاع عقوبة على أحد المسؤولين في الأجهزة الحكومية وإن حدث فلم لا ينشر تحقيق للردع العام، فليس من المنطق والصواب استمرار هذه التجاوزات في ظل الاعتراف بوجودها، وقد عجبت من خبر نشر في إحدى الصحف المحلية قبل فترة ومفاده أن وزارة الشؤون الاجتماعية ألزمت المتحايلين على الضمان الاجتماعي برد الأموال التي حصلوا عليها دون وجه حق لصرفها على المستحقين للمساعدات الاجتماعية، وهو أمر نظامي ولا غبار عليه بلا شك، ولكن ما يثير العجب هو هل اقتصر التحايل فقط عند مستحقي الضمان الاجتماعي بمساعداته المالية البسيطة والتي لا تذكر، فالأمر يتجاوز مستحقي الضمان الاجتماعي بكثير.

وفي جانب آخر من مسألة الرقابة على المال العام نجد في أغلب دول العالم ان مشروع الموازنة السنوية للحكومة يعرض على المجلس التشريعي لمراجعته وإقراره قبل العمل به من قبل الحكومة. لذا أعتقد ان الوقت قد حان لإعطاء ذات الدور لمجلس الشورى لدينا، باعتباره يضم ممثلين للشعب حتى لو لم ينتخبوا. فإعطاء هذا الدور للمجلس سيكفل تحقيق الرقابة السابقة لميزانية الدولة بالإضافة إلى دورها الحالي والمتمثل في مراجعة التقارير السنوية للأجهزة الحكومية.

ومن الأمور التي تمس إيضاً المال العام بشكل مباشر أو غير مباشر مسألة تسيب موظفي الدولة في ممارسة أعمالهم، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى التساهل الحاصل في تطبيق أنظمة الدولة، فالتسيب والتقصير في أداء العمل من قبل الموظفين في كثير من الأجهزة الحكومية ظاهرة ملموسة، ولم نسمع أو نقرأ عن حالات لعقاب موظفين على تسيبهم وإهمالهم، فالإحساس بالأمن الوظيفي جعل الكثير من الموظفين يتمادى في تسيبه لإدراكه الكامل أن العقوبات المنصوص عليها في نظام تأديب الموظفين هي حبر على ورق. وهذا التسيب يصيب المال العام في مقتل، حيث يعد هدرا له وعبئا مهما كانت صورة التسيب. وإذا كان المال يمكن إعادته، فكيف لنا إعادة الوقت الذي يضيع سدى. وأرجو ألا نعول كثيراً على مسألة الرقابة الذاتية للموظف والأمانة المفترضة في أداء عمله بل يجب تطبيق مفاهيم الرقابة على الأداء، حيث يزع الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

ويجدر التنويه هنا أن وتوفر موارد مالية من فائض الميزانية العامة لن يسهم في تحقيق أهداف التنمية ما لم يكن هناك إدارة ذات كفاءة لهذه الموارد، فالرقابة على الأموال العامة وطرق الصرف وحمايتها من الهدر والعبث هو السبيل لتحقيق العوائد المرجوة فالإيرادات المالية الهائلة العائدة من ارتفاع أسعار النفط قد لا تتكرر في المستقبل لذا فالأمر يتطلب فعلاً لا قولاً في تعجيل الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية المالي وترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة تنفيذاً للتوجيهات السامية من خادم الحرمين الشريفين والتي أصبحت ركناً أساسياً من أركان الإصلاح الشامل.

لذا في الختام يتعين أن نكرس مفهوم الشفافية في طرحنا لهذا الموضوع ونعلن الأخطاء ونحارب الفساد وأن نمضي قدماً في الإصلاح المنشود من القيادة مهما كانت التبعات، مع إعطاء الإعلام مساحة أكبر في كشف صور العبث بالمال العام ونشرها، وان نعي حقيقة مهمة وهي أن وجود الأنظمة ليس كافياً بحد ذاته ما لم يصاحبه تنفيذ وتطبيق كامل ودقيق، وأن لا تتهاون في مقدرات الوطن ومكاسبه، فالوطن للجميع.

* باحث قانوني

maalsahli@alriyadh.com